### العقود الآجلة لخام برنت 25 نزلت سنتاً ما يعادل 0.4 في المائة إلى 70.80 دولارا

# هبوط أسعار النفط ... وانخفاض مخزون الخام الأمريكي

**محللون يتوقعون تراجعا يبلغ 2.7 مليون برميل لمخزنات البترول و1.6 مليون برميل لمخزونات البنزين**

"وكالات": نزلت أسعار النفط أمس "الأربعاء"، لتلتقط أنفاسها بعد صعود قوي هذا الأسبوع بفعل خسارة ربع إنتاج المكسيك ودلائل تفيد بأن الصين، أكبر مستورد للخام في العالم، احتوت أحدث تفشٍ لفيروس كورونا.

ونزلت العقود الآجلة لخام برنت 25 سنتاً ما يعادل 0.4 في المائة إلى 70.80 دولار للبرميل بحلول الساعة 0525 بتوقيت غرينتش، بينما نزلت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 28 سنتا ما يعادل 0.4 في المائة إلى 67.26 دولار.

وارتفعت العقود الآجلة للخامين نحو ثمانية في المائة خلال اليومين السابقين لتمحو معظم الخسائر التي مُنيت بها على مدار سبع جلسات.

وارتفعت الأسعار إثر انخفاض إمدادات من المكسيك بأكثر من 400 ألف برميل يومياً نتيجة حريق في رصيف نفطي لكن شركة النفط الحكومية تتوقع استئناف الإنتاج في الثلاثين من الشهر الجاري.

وقال إدوارد مويا كبير محللي السوق في أواندا لوكالة «رويترز» للأنباء: «ينبغي أن يظل برنت مدعوماً جيداً رغم الضعف اليوم، إذ إن سوق النفط لا تزال تعاني من عجز كبير ولن يتغير هذا الوضع قريبا».

وقالت مصادر، رفضت الكشف عن هويتها، إن بيانات معهد البترول الأميركي أظهرت أن مخزونات الخام انخفضت بمقدار 1.6 مليون برميل على مدار الأسبوع المنتهي في 20 أغسطس، في حين سجلت مخزونات البنزين هبوطاً قدره مليون برميل.

وتوقع محللون في السوق تراجعاً يبلغ 2.7 مليون برميل لمخزنات الخام و1.6 مليون برميل لمخزونات البنزين وفقا لاستطلاع أجرته وكالة "رويترز" للأنباء.

مصفاة للنفط في ولاية لويزيانا الأمريكية

### بعدما كاد يحقق الاكتفاء الذاتي لمحصولي القمح والشعير

# زراعة العراق في خطر.. الفلاحون يهجرون أراضيهم لشح المياه وتأخر مستحقاتهم

بغداد – "وكالات": بعدما كاد العراق يقترب من تحقيق الاكتفاء الذاتي لمحصولي القمح والشعير، بإنتاج قرابة 5 ملايين طن على التوالي للعامين الماضيين، بدأت تحذيرات مختصين ومزارعين من تراجع حاد للقطاع هذا العام في حال لم تعالج الحكومة المشاكل المتعلقة بالموسم الحالي، من بينها مشكلتا المياه والدعم الحكومي.

وجاءت التحذيرات على لسان عاملين في القطاع الزراعي، مؤكدين أن عدة أسباب تحول دون حفاظ العراق على معدلات الإنتاج التي حققها بالعامين الماضيين من محصولي القمح والشعير، منها تأخر دفع الحكومة مستحقات قسم كبير من الفلاحين للموسم الماضي رغم تسلمها المحصول منذ أشهر طويلة، ما حال دون تمكنهم من إدامة أراضيهم وحقولهم والاستعداد للموسم الجديد.

يأتي ذلك بالإضافة إلى عودة ظاهرة احتكار المستلزمات الزراعية، ومنها البذور المدعومة للفلاحين، والتمييز الذي تمارسه وزارة الزراعة بين فلاح وآخر، وارتفاع المواد المستوردة بفعل تراجع قيمة الدينار أمام الدولار، وانقطاع التيار الكهربائي باستمرار ولأوقات تصل إلى أيام في بعض المناطق وفق عاملين في القطاع الزراعي.

ووفقا للمستثمر الزراعي فلاح الحسوني فإن "زراعة القمح والشعير من أفضل المهن التي تدرّ أموالاً جيدة للفلاح والمستثمر، إلا أنها بدأت تتراجع، حالها حال القطاعات الأخرى".

أضاف أنّ "أعداداً كبيرة من المزارعين قرروا عدم زراعة أراضيهم هذا الموسم بسبب عدم التزام الحكومة العراقية بدفع مستحقاتهم المالية، التي أغرقت المزارعين بالديون".

ولفت إلى أنّ "بعض المواطنين قاموا ببيع معداتهم الزراعية من مضخات مياه وسيارات، وذلك لتسديد ديون الموسم الماضي".

وفي نهاية ديسمبر الماضي، أكد وزير الموارد المائية العراقي، مهدي الحمداني، أنّ كميات المياه الواردة من تركيا وإيران انخفضت بنسبة 50%، نتيجة بناء العديد من السدود والمشاريع على منابع نهري دجلة والفرات.

من جهته، قال المزارع علي البلداوي، في حديث مع جريدة "العربي الجديد" اللندنية، إنّ "المناطق التي تشتهر بزراعة القمح والشعير، كمحافظة صلاح الدين والأنبار وكركوك وديالى والموصل وبعض مناطق الوسط والجنوب، اعتادت في مثل هذه الأيام أن تشهد تحضيرات الموسم الزراعي، إلّا أنّ هذه التحضيرات انخفضت بشكل كبير بالقياس مع السنوات السابقة بسبب ضعف السيولة النقدية لأغلب المزارعين".

أضاف أن "ما يقارب 30 إلى 40% من المزارعين امتنعوا عن زراعة أراضيهم هذا الموسم، ومنهم من انتقل إلى مناطق أخرى لعدم توفر الكهرباء واعتماد المزارعين بنسبة 90% على الوقود في تشغيل مضخات المياه، وهو ما جعل الزراعة مكلفة إلى حد كبير بالنسبة للمزارعين".

وفي سياق ذلك، قال رئيس لجنة الزراعة والمياه في البرلمان العراقي، سلام الشمري، في بيان، الخميس الماضي، إن "مستحقات المزارعين في جميع محافظات العراق لم تصرف لغاية الآن، رغم تضمينها في النفقات بالموازنة المالية أسوة برواتب الموظفين".

وأوضح أننا "دخلنا في الثلث الأخير من العام الحالي ولم يصرف إلا القليل من مستحقاتهم"، مبينا أن "شريحة الفلاحين تمثل نحو 60 % من الشعب".

ولفت إلى التراجع الواضح بإيرادات المحاصيل الاستراتيجية رغم الجهود المبذولة لدعم المنتج المحلي والوصول للاكتفاء الذاتي بسواعد الفلاحين والجمعيات والبرلمان والوزارات القطاعية المعنية.

وعزا الشمري هذا التراجع إلى "سوء إدارة وزارة المالية والوزارات الأخرى بعدم دفع المستحقات التي تهدد بتراجع إيرادات محصول القمح والشعير إلى 3 ملايين طن بعدما كانت أكثر من 5 ملايين العام الماضي".

وحمّل الحكومة ووزارة المالية والوزارات المعنية سبب ما يعانيه الفلاح "كونه استهدافا واضحا لا يمكن السكوت عنه ويجب إعادة السياسة المالية بهذا الخصوص".

جمعيات واتحادات الفلاحين اشتكت بدورها من الإهمال المتعمد لشريحة المزارعين من قبل الحكومة العراقية والجهات المعنية للقطاع الزراعي.

وقال عضو جمعية الفلاحين في محافظة صلاح الدين، ناهض الجبوري، إن "تأخر دفع مستحقات الفلاحين للموسم الحالي يهدّد تحضيرات الخطة الشتوية التي تتطلب شراء الحبوب والأسمدة وحرث الأراضي وتهيئتها، وكذلك شراء المعدات الزراعية، بالإضافة إلى جانب مديونية 90% من المزارعين لأصحاب المكاتب والشركات الزراعية الأهلية والتي تهدد المزارعين بإجراءات قضائية بسبب تأخر دفع الديون المترتبة بذمتهم".

يضيف الجبوري أن "زراعة الحنطة والشعير ومحاصيل أخرى باتت مهدّدة بالانهيار لأسباب عدة، منها تأخر مستحقات الفلاحين وارتفاع أسعار المستلزمات والمعدات الزراعية وانخفاض منسوب المياه الجوفية"، متهما الحكومة بالتقصير والإهمال تجاه القطاع الزراعي "الذي يمثل سلة العراق الغذائية وأمنه الغذائي". ودعا الجبوري إلى "إطلاق فوري للمستحقات المالية لمحصولي الحنطة والشعير، وتفادي وقوع كوارث معيشية واقتصادية تلحق بالمزارعين والاقتصاد الوطني بشكل عام".

من جهته، قال الخبير الاقتصادي، عادل المختار، "، إن "المزارعين استبشروا خيرا هذا العام عندما أصبحت مستحقات الفلاحين حاكمة في قانون الموازنة، وتوزيعها مباشرة لمزارعي الحنطة والشعير، لكن للأسف الشديد لم يوزع إلا القليل، والقسم الأكبر من المزارعين لا يزالون ينتظرون مستحقاتهم لغاية اللحظة".

أضاف أن "الزراعة في العراق ستتأثر بشكل كبير ولأسباب كثيرة أبرزها تأخر مستحقات الفلاحين، وقلة منسوب المياه في نهري دجلة والفرات" لافتاً إلى أن "انخفاض منسوب المياه ستكون له تداعيات كبيرة على القطاع الزراعي، وخصوصاً محصولي الحنطة والشعير".

قلة المياه تهدّد بتراجع القطاع الزراعي

# الأردن: "شرائح الكهرباء" تخيف المستهلكين ونواب يطالبون بكبح الفواتير

خطة التسعير الجديدة جاءت تنفيذاً لمطالب القطاعات الاقتصادية

تضع الكلف المرتفعة لإنتاج الكهرباء في الأردن حكومة المملكة في مأزق كبير، إذ يضغط نواب في البرلمان باتجاه إلزام الدولة بإعادة النظر في اتفاقات شراء الطاقة من الشركات الخاصة، مبررين ذلك بارتفاع تكاليفها وتحميلها للمواطنين.

وأضحت أسعار الكهرباء من الملفات الشائكة في الدولة، إذ يضغط صندوق النقد الدولي باتجاه خفض الأسعار للقطاعات الاستثمارية مقابل زيادتها للاستهلاك المنزلي، الأمر الذي دفع الحكومة قبل أيام إلى إقرار سياسة تسعيرية جديدة ترتبط بشرائح الاستهلاك، وهو ما يثير قلق الكثير من المواطنين حيال ارتفاع قيمة الفواتير، بينما تنفي الحكومة أن يكون الهدف من هذه السياسة هو زيادة الأسعار.

يقول رئيس لجنة الطاقة في مجلس النواب، زيد العتوم، إن لجنة الطاقة طالبت الحكومة عدة مرات بإعادة النظر في اتفاقيات الطاقة، خاصة المتعلقة بشراء توليد الكهرباء من القطاع الخاص كون الكلف المترتبة على هذا الأمر مرتفعة جداً.

يضيف العتوم أن "بعض الاتفاقيات مجحفة من حيث ارتفاع سعر شراء الكهرباء من شركات التوليد، وبالتالي تحميل الخزينة أعباء كبيرة ولجوء الحكومة من حين إلى آخر إلى رفع التعرفة لتخفيض الخسائر بعض الشيء".

ووفق رئيس لجنة الطاقة في مجلس النواب فإن قطاع الطاقة يعاني من عدم دقة ونجاعة الاستراتيجيات التي تنظمه، مشددا على أن الاتفاقات السابقة حملت المواطن عبئاً كبيراً على فاتورته الشهرية.

ويؤكد أهمية وجود خطة واضحة مرتبطة بجدول زمني لخفض كلف الطاقة واستثمار الفائض من الطاقات التي ينتجها القطاع الخاص، بما ينعكس على انخفاض سعر وتكلفة الكهرباء في المملكة.

ويقدر خبراء في قطاع الطاقة ما تتحمله الحكومة من خسائر بسبب الاتفاقيات الموقعة مع شركات توليد الكهرباء ومشاريع الطاقة المتجددة سنويا بمئات ملايين الدولارات.

ويقول خبير الطاقة عامر الشوبكي إن خسائر الحكومة من اتفاقيات الكهرباء تقدر بحوالي 650 مليون دولار سنوياً، مشيرا إلى أن الخطأ الذي ارتكبته الحكومات يتمثل بإبرامها عقوداً طويلة الأمد مع شركات توليد الكهرباء بالطاقة البديلة، بينما مشاريع الطاقة المتجددة في تطور تكنولوجي مستمر من ناحية تطوير خلايا شمسية بكفاءة أعلى وبتكلفة أقل، وبالتالي وجود عقود طويلة الأمد غير مجد ويسبب خسائر في ظل انخفاض تكلفة الإنتاج.ولا يبدو أن الطريق ممهد أمام تعديل الاتفاقات طويلة الأجل مع شركات توليد الكهرباء، ما دفع الحكومة مؤخرا إلى إقرار سياسة من شأنها ربط قيمة فاتورة المنازل بشريحة الاستهلاك، في حين سيتم خفض الأسعار للقطاعات الإنتاجية.

### وسط ارتفاع أسعار النفط الخام

# «أرامكو» تسجل أرباحا تناهز 300 في المئة بقيمة 25.5 مليار دولار للربع الثاني

"وكالات": سجلت شركة النفط السعودية العملاقة أرامكو ارتفاعا في الأرباح ناهز أربعة أضعاف.

وارتفعت أسعار النفط الخام بنسبة تجاوزت 30 في المئة منذ بدء العام الجاري.

وقالت الشركة، الأكبر عالميا في إنتاج النفط، إن صافي دخلها ارتفع بنسبة 288 في المئة إلى 25.5 مليار دولار للربع الثاني.

وأبدى أمين الناصر، الرئيس التنفيذي لأرامكو، تفاؤلا بشأن أداء الشركة في الأشهر المتبقية من 2021.

وقال الناصر إن نتائج الشركة للربع الثاني تعكس عودة قوية للطلب العالمي على الطاقة، وإن هناك ثقة متزايدة بأن الفترة القادمة ستكون أفضل.

أضاف أن الشركة تدخل النصف الثاني من 2021 وهي أكثر مرونة وقدرة على التكيف، لا سيما مع تعزز التعافي العالمي.

وقالت أرامكو إن تخفيف قيود كورونا، وتوفر اللقاحات، والتدابير التحفيزية، وعودة النشاط الاقتصادي أسهمت في تحقيق هذه النتائج.

وجاء هذا الارتفاع مدعوما بارتفاع في أسعار النفط مع تعافي الطلب.

وسبق عدد من شركات النفط العملاقة أرامكو في تسجيل نتائج قوية خلال الأسابيع الأخيرة.

وأعلنت الشهر الماضي شركة الطاقة الأمريكية العملاقة إكسون موبيل، ارتفاعا في الدخل بقيمة 4.7 مليارات دولار في الربع الثاني، مقارنة بخسائر تجاوزت قيمتها مليار دولار في الفترة نفسها من العام الماضي.

وفي أوروبا، أعلنت رويال داتش شل عن أعلى أرباح رُبع سنوية تسجّلها الشركة على مدى أكثر من عامين. وبينما تخفف الحكومات قيود كوفيد تمهيدًا لعودة الحياة الطبيعية، يتعافى الطلب العالمي على النفط فترتفع أسعاره تبعا لذلك.

وارتفع خام برنت ليتجاوز 70 دولارا للبرميل بعد موافقة مجموعة أوبك بلس، التي تضم منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك وحلفائها، على خفض إنتاجها النفطي.

ومن شأن ارتفاع أسعار النفط الخام الإسهام في رفع سعر الوقود.

وقالت الشركة البريطانية لخدمات السيارات، والمعروفة اختصارا باسم راك، إن أسعار الوقود سجلت أعلى مستوياتها في ثمانية أعوام بعد تسعة أشهر متصلة من ارتفاع الأسعار.

وقال متحدث باسم الشركة: "الأسعار الآن تسير في اتجاه واحد على غير هوى قائدي السيارات".

وتعد السعودية أكبر مصدر للنفط في العالم، لكن صادراتها أصيبت بانتكاسة مزدوجة العام الماضي بسبب تراجع الأسعار في الأسواق الدولية وتقليص كبير في الإنتاج.

وتعدّ أرامكو من أهم الشركات في العالم من حيث القيمة المالية، وتمتلك الدولة أغلب الحصص فيها. وتسهم أرامكو السعودية بنحو 12.5 في المئة من إنتاج النفط العالمي، بحسب تقرير سنوي للشركة يعود لعام 2016، ولديها 261.1 مليار برميل نفط من الاحتياطي. المؤكد.

أرباح شركة "أرامكو" سجلت ارتفاعا ناهز أربعة أضعاف